

المجاهدون والسياسة

الأسئلة الكبرى



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

المجاهدون والسياسة الأسئلة الكبرى

مجاهد مأمون ديرانية

مجموعة مقالات نُشرت بين

٢٩ جمادى الآخرة والتاسع من رجب ١٤٣٦

(٢٠١٥/٤/٢٨-١٩)

مقدمة

شهدت الثورة السورية خلال الأشهر الأخيرة ما يمكن أن نسميه «حمى مبادرات سياسية» انطلقت من القاهرة وموسكو وطهران، ولا ننسى المبادرة السيئة الذكر للمبعوث الأممي ستيفان دي مستورا التي ما يزال صاحبها يحاول نفخ الروح في جسدها الميت منذ إطلاقها أول مرة. كما أفاق بان كي مون أخيراً من رُقاد الطويل ليحدثنا عن ضرورة تنشيط العملية السياسية المتعثرة، وبدأ التحضير لمؤتمر جنيف الثالث، فيما يعيدُ الساسةُ الغربيون التصريح الذي لم يَمَلُّوا من تكراره في بضع سنين: "لن تُحلَّ الأزمة السورية عسكرياً، ليس لسوريا إلا الحل السياسي، والنظام السوري سيكون جزءاً من الحل".

هذا التصريح لا يمثل «توقعات» القوى الدولية لنهايات ومآلات الثورة السورية، بل إنه يمثل «إستراتيجيتها»

* نُشرت بتاريخ ٢٠١٥/٤/١٩

في التعامل مع الثورة، فإنّ هذه القوى تكافح منذ خريف عام ٢٠١١ لمنع أي نهاية خارجة عن السيطرة، سواء لصالح الثورة أو لصالح النظام، ومن أجل ذلك حرصت على تكريس حالة «التوازن السلبي» بين الطرفين، بحيث تكون المحصلة على الدوام: «لا غالب ولا مغلوب».

لقد اتخذت الإدارة الأمريكية قرارها الإستراتيجي في التعامل مع الثورة منذ نهاية عامها الأول، وهو القرار الذي عبّر عنه عدد من السياسيين الأمريكيين والأوروبيين في لقاءات متكررة مع قيادات المجلس الوطني (الذي كان يمثل الثورة في ذلك الوقت)، وكان عنوانه العريض هو «الاستنزاف». قالوا تلميحاً بلسان المقال وتصريحاً بلسان الحال: سنغلق الصندوق على أطراف الصراع ونتركها تصطرع حتى ينهك بعضها بعضاً، ثم سنفتح الصندوق ونستخرج منه ما بقي من تلك الأطراف فنفرض عليها الحل السياسي الذي يحفظ مصالحنا في سوريا والإقليم.

* * *

إذن فإن الطرق الدولية كلها تقود إلى الحل السياسي، وثمة مؤشرات كثيرة توحي بأن اللاعبين الكبار يريدون

أن يكون العام الحالي أو العام القادم عامَ الحل،
وها قد بدؤوا يتحدثون عن دورة ثالثة لمؤتمر جنيف
سيحشدون لها الحشود ويجتهدون في جعلها بوابة
تُفضي إلى الحل النهائي لما يسمونه «الأزمة السورية»،
ويلمّحون إلى أن ما سيخرج من المؤتمر من مبادرات
سياسية سيكون مُلزمًا لجميع الأطراف.

هذا كله يضع الثورة في اختبار صعب ويمثل تحدياً
كبيراً للفصائل المجاهدة، ويطرح عدداً من الأسئلة
المهمة التي تحتاج إلى جواب: هل نمشي في طريق
الحل السياسي؟ ماذا ينبغي أن يكون موقفنا من جنيف؟
هل يوافقنا حلٌّ نهائي قائم على المحاصصة؟ هل
نتواصل مع الدول والمنظمات الدولية؟ هل نقبل الدعم
الخارجي؟ وهل يجوز أن نقدم تنازلات للحصول
عليه؟ ماذا عن مشروع الثورة السياسي؟ ومن يحمله؟
وأخيراً: ما هو الخط الأحمر للثورة الذي لا يمكن
تجاوزه أبداً بأي حال؟

هذه الأسئلة الكبرى تحتاج إلى اجتماع العقول
والكفاءات ولا يستطيع أن يتصدّر لها رجل فردٌ مهما
كان. لذلك سأطرحها في حلقات متتالية - بإذن الله -
وأقدم فيها ما عندي من بضاعة مُزجاة، فيقتصر دوري

على فتح الحوار وقدر الزناد، تاركاً لإخواني الكرام
من مفكري الثورة وقادة الجهاد تكملة المهمة الصعبة:
نقاش هذه الموضوعات الخطيرة وإثرائها بالتفكير
والاجتهاد.

* * *

(١)

هل يجوز الاتصال بالدول والمنظمات الدولية المَعنِيَّة بملف الثورة السورية؟

أكاد أقول: لا، لا يجوز، بل هو واجب. لو قلت «يجوز»
لكان الاتصال وعدم الاتصال متساويين، وهما ليسا
كذلك بميزان المصالح والمفاسد، فإنَّ الإِعراضَ عن
التواصل والانقطاع عن المجتمع الدولي سيجرّ على
الثورة خسائرَ كثيرةً ويطيل الطريق ويزيد المعاناة، وقد
يتسبب في فشل المشروع الثوري بالكامل أو تجييره
للأعداء.

إنَّ الاتصال بالخارج ضرورةٌ وليس اختياراً، فالدول
لا تعيش معزولةً في هذه الدنيا، والثورة السورية التي
تسعى إلى إسقاط النظام هي مشروعٌ تحت التنفيذ
للدولة الجديدة، فإما أن تفشل لا قدر الله، أو تنجح

* نُشرت بتاريخ ٢٠/٤/٢٠١٥

وتتحول إلى دولة حرة مستقلة بأمر الله. فالثورة يجوز لها - بهذا الاعتبار - ما يجوز للدولة من اتصالات وعلاقات، هذا أولاً.

ثانياً وهو الأهم: إن الجهاد العسكري الذي يبذل فيه المجاهدون كرائم التضحيات في الميدان ليس سوى جزء من المعركة، وبقيتها تخوضها النخب السياسية خارج سوريا.

فإذا لم يشكّل المجاهدون جهازهم السياسي المحترف فسوف يحتكر غيرهم التفاوض مع القوى الدولية وجنّي الثمار، وعندها ستكرر - لا قدر الله - مأساة الجهاد التي عرفتها البلدان الإسلامية أيام حروب الاستقلال، حيث برع المجاهدون في الحروب وفشلوا في السياسة، فكانوا جسوراً عبر عليها عملاء الغرب وحكام الجور والاستبداد.

علينا الاعتراف بأن جزءاً كبيراً من حل المشكلة السورية ليس في سوريا، بل خارجها. لماذا؟ لأنها قضية محلية وإقليمية ودولية، ولو كانت محلية فقط لانتهت منذ زمن بعيد. إذا كان الحال كذلك فلا بد للمجاهدين أن يتقنوا السياسة كما يتقنون القتال، وأن لا يترددوا في

الالتقاء بالقوى الدولية والحوار معها، فإن لم يفعلوا فسوف يتقدم لملء الفراغ آخرون لا يُؤمّن أن يكون كثيرٌ منهم من الوصوليين والانتهازيين والفاستدين.



إن الاتصال بالدول والمنظمات الدولية مهم، بل إنه في حكم الضرورات، وكما رأينا آنفاً: إن دولاً كثيرةً مهتمةً بسوريا ستحرص على الاتصال بأطراف تمثل ثورتها، فإذا لم يجدونا سيتصلون بغيرنا لا محالة. ولكن يمكن أن تترتب على هذا الاتصال مفاستٌ كبرى لو أنه نُفدَ بأسلوب ارتجالي عشوائي، فلا بد من ضبطه بعدة ضوابط لاجتناب تلك المفاست وتحقيق المصالح المرجوة، وهذه أهم الضوابط فيما أرى:

١- الاستعانة بأهل الاختصاص والخبرة، لأنّ من يتقن القتال لا يتقن السياسة بالضرورة.

وهذا يقتضي أن تشكّل الفصائلُ الثورية الكبرى مكاتبها السياسية من سياسيين محترفين، سواء من أبناء الفصائل أو من غيرهم من أهل العلم والخبرة والدين، وهؤلاء يوجد كثيرون منهم في الخزّان البشري الكبير الذي تملكه الثورة.

٢- اتفاق الفصائل الكبرى على جوهر المشروع الثوري لكيلا يناقض بعضها بعضاً.

فإن القوى الدولية تَنفَذُ إلى الجسم الثوري من ثغرات الخلافات والتناقضات ، فإذا فعلت فإنها تفتتته وتعزل بعضَ أجزائه عن بعض وتصطادنا فُرَادى ، وهي لعبة تحببها القوى الدولية وما تزال تمارسها معنا بنجاح من أيام مفاوضات رودس (التي ضيعنا فيها فلسطين) إلى اليوم.

٣- الحرص على اللقاءات الجماعية ورفض اللقاءات الفردية.

فلا نلتقي بهم فُرَادى مهما تكن المبررات والضغوط ، بل نلتقي بهم وفودٌ يضمُّ الواحدُ منها مجموعة لا تقل عن ثلاثة ، فإن القاعدة في اللقاءات الرسمية مع الدول والقوى الدولية هي حديث النبي صلى الله عليه وسلم: «الراكب شيطان والراكبان شيطانان والثلاثة ركب».

٤- الحرص على أن تكون اللقاءات «شفافة».

بحيث يشترط الوفد المشارك فيها أن يُكشَف كل ما يدور في أروقتها لجمهور الثورة (وليس فقط لعناصر

الفصيل الذي يمثله) ولا يقبل بمفاوضات وشروط سرية.

٥- الامتناع عن تقديم أي جواب آنيّ في أي مسألة يطرحونها في اللقاءات.

فإنهم كثيراً ما يلجؤون إلى مصيدة الاستعجال: «الآن أو أبداً». الجواب الذي ينبغي التثبيت به دائماً هو الإصرار على فرصة للتشاور مع القيادات التنفيذية ومجالس الشورى قبل البتّ في أي مسألة. هذا التريث من شأنه أن يمنحنا الوقت للتفكير والفرصة للتشاور، وهو يحول دون الإملاء والخداع.

* * *

(٢)

هل نقبل الدعم الخارجي أم نمتنع عنه؟

وهل يجوز تقديم تنازلات في سبيل
الحصول عليه؟

لا توجد هدايا مجانية في عالم السياسة، فكل مساعدة تقدمها دولة من الدول لدولة أخرى هي قيد يقيدتها ويحد من حريتها، وكل دين هو باب للتدخل حتى يُردّ الدين. لذلك نقول إن الدول الضعيفة التي تتلقى المساعدات والقروض من الدول الغنية القوية إنما تَجني على شعوبها وتضحى بحريتها وكرامتها، فهي محرّمة قطعاً، إلا لو كانت مسألة حياة أو موت، كقوتٍ بعد جفاف ومجاعة أو دواءٍ لوباء فتاك.

رأينا في الحلقة الماضية أن الثورة هي مشروع تحت التنفيذ للدولة القادمة، أو أنها جَينُ دولةٍ في طور

* نُشرت بتاريخ ٢٠١٥/٤/٢١

التكوين، فما يقال عن الدول يقال عن الثورات. وبهذا الاعتبار نقول إن الأصل في الدعم الخارجي هو المنع، لأن أي دعم يأخذه الثوار من أي دولة سيمنح تلك الدولة تلقائياً حقّ التدخل والوصاية، فتفقد الثورة استقلالها وتتدخل القوى الخارجية في قرارها، وغالباً ستطلب منها جملة من التنازلات ثمناً للدعم الذي قدمته.

يبدو -إذن- أن الجواب هيّن قريب يعرفه العوام فضلاً عن المتعلمين: "لا يجوز أن تأخذ الثورة دعماً من أي دولة". لكنه في الحقيقة ليس كذلك، بل أكاد أقول إنه جائز أو واجب في حالة الثورة السورية، والذي يقرّر جوازَه أو وجوبه ليس أنا ولا الفقهاء والمُفتون، بل الثوار أنفسهم.

إذا قالوا: "نستطيع إسقاط النظام بلا مساعدة ولا دعم من أحد" فإن تلقي الدعم وأخذ المساعدة من الآخرين حرام، وإذا قالوا: "لا نستطيع، لقد حاولنا في أربع سنين ولم نستطع لأن عدونا تمده دول قوية بكل أنواع السلاح ولا بد لنا من سلاح قوي كسلاحه، ولا نستطيع الحصول على هذا السلاح إلا من الخارج"، فعندئذ يصبح تلقي الدعم واجباً ولو كان ثمناً لتقديم

بعض التنازلات والتضحية بجزء من استقلالية القرار الثوري السوري.

الحكم السابق يأتي من الموازنة بين الشرّين ، شرّ بقاء النظام وشرّ تدخل الآخرين في الثورة. إن مصادرة جزء من القرار الثوري شرٌّ أدنى وبقاء النظام شرٌّ أعلى بلا جدال ، لأنه يمارس عدواناً سافراً على أعظم الأصول: الدين والنفس والعرض والمال ، فضلاً عن الكرامة والحرية وإنسانية الإنسان. لو كان ثمن تدخل الدول الداعمة في ثورتنا أسوأ فإن أخذ الدعم منها ممنوع ، ولو كان بقاء النظام أسوأ فإن أخذه واجب بمقدار رفع الضرر ودفع الشرّ الأكبر.

هذا هو الحكم الذي نأخذه من ثلاث قواعد مهمة هي من رؤوس القواعد الفقهية التي اتفق عليها أهل العلم: «الضرورات تبيح المحظورات»، و«ما أبيع للضرورة يقدر بقدرها»، و«الضرر الأشد يُزال بالضرر الأخف». ولهذه القاعدة المهمة لفظ آخر مشهور: «إذا اجتمع ضرران ولم يمكن الخروجُ عنهما وجب ارتكابُ أخفهما».

كذا وردت بصيغة الوجوب: «وجب»، أي أن ارتكاب الضرر الأخف في هذه الحالة واجبٌ لا مندوب.

الخلاصة: إن أحكام الاضطرار ليست هي نفسها أحكام الاختيار، فالميتة في الأصل حرام، هذا الحكم يعرفه تلاميذ المدارس، لكن لو أن رجلاً ضلَّ طريقه في البرية ثم عثر على دابة ميتة، فتذكر هذا الحكم فلم يقربها حتى مات، ما حكمه؟ حكمه أنه آثمٌ مُسيءٌ وأن الله سائله عن الروح التي ضيَّعها.

هذا وهي روح واحدة قتلها اجتهادُ صاحبها، فكيف بأرواح الملايين يقتلهم اجتهادُ القاعدين على الأرائك في النعيم؟ لم أجد جواباً لهؤلاء المانعين أبلغ من الكلمة التي سمعتها من مفتي القاعدة السابق أبي حفص الموريتاني، قال: إن الفرد إذا خاف على نفسه الهلاك أبيضت له ميتة اللحم، فكيف لا تُباح للأمة ميتة السياسة إذا أوشكت الأمة على الهلاك؟

لكن هل يمكن أن يرضى الثوار بأي قدر ونوع من التنازل في سبيل الحصول على الدعم الخارجي؟ قطعاً لا يمكن. فما هو التنازل الذي لا يجوز؟ أو بصيغة أخرى للسؤال: ما هو خط الثورة الأحمر الذي لا يجوز للثورة تجاوزه بأي حال من الأحوال؟ الجواب في الحلقة الآتية إن شاء الله.

* * *

(٣)

ما هو خط الثورة الأحمر؟

علمنا أن أحداً لا يقدم معونة لأحد في عالم السياسة إلا بئس، وأن الثورة لا بد لها من تقديم بعض التنازلات إذا أخذت دعماً ومساعدة من الدول. وقد قيّدنا حكم تلقي الدعم وتقديم التنازلات بالقدرة على إسقاط النظام، فإذا لم يمكن إسقاطه إلا بتقديم تنازلات فإنها تصبح واجبة وليست جائزة فحسب، لأن بقاء النظام مفسدة عظيمة تهون في جنبها سائر المفاسد ما لم يكن فيها ذهاب الدين.

وليس المقصود بذهاب الدين العجز عن الحكم به كاملاً أو حالاً، فإن هذا مما يتدارك إذا تحررت البلاد وسلم العباد، بل يُقصد ضياعه ضياعاً كلياً كما حصل لمسلمي الأندلس (المورسكيين)، فقد كانت عاقبة بقائهم في الأندلس بعد سقوطها ضياع دينهم ودين

* نُشرت بتاريخ ٢٢/٤/٢٠١٥

ذرائعهم إلى الأبد.

هذه المفسدة العظمى لا تقارَن بالتخلي عن بعض أهداف الثورة أو تأخير تنفيذها أو التضحية بجزء من القرار الحرّ المستقل، ولنا في رسول الله صلى الله عليه وسلم أسوة، حينما همّ (بمعنى أنه رضي وأراد) بالتنازل عن جزء من واردات المدينة وثروتها للكفار، في سبيل حماية الأصل الأكبر الذي هو الدين وجماعة المسلمين.



لقد قامت الثورة لدفع الشر والفساد ولتحقيق المصالح التي صادرها نظام الاحتلال الأسدي الطائفي، وهي مصالح دينية ودينية، فصار لها هدفان: دفع الشر وتحصيل الخير. فإذا أمكن الجمع بينهما لم يُجْزُ التفريط بأي منهما، وإذا لم يمكن فلا مناص من الموازنة والترجيح وفق الميزان الشرعي في تحقيق المصالح ودفع المفساد.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية: "إن الشريعة جاءت بتحصيل المصالح وتكميلها وتعطيل المفساد وتقليلها بقدر الإمكان، ومطلوبُها ترجيح خير الخيرين إذا لم

يمكن أن يجتمعا جميعاً ودفع شرّ الشرين إذا لم يندفعا جميعاً". ومنه قول سلطان العلماء العز بن عبد السلام في «القواعد الصغرى»: "إذا اجتمعت مصالح ومفاسد فإنّ أمكن دفع المفاسد وتحصيل المصالح فعلنا ذلك، وإنّ تعدّد الجمع فإنّ رجحت المصالح حصلناها ولا نبالي بارتكاب المفاسد، وإنّ رجحت المفاسد دفعناها ولا نبالي بفوات المصالح".

من هذه القواعد الكلية يأتي جواب السؤال الذي طرحته المقالة.

إنّ الدول الداعمة يمكن أن تصادر جزءاً من قرارنا الوطني المستقل، ولكن بقاء النظام يصادر هذا الحق كله. قد نعجز عن تطبيق الشريعة كاملة في الحال، ولكن بقاء النظام سيحرمانا منها كاملة في كل حال. ربما فرضت على جيش سوريا المستقلة قيود في التسليح والأعداد، ولكن جيشاً وطنياً ضعيفاً أفضل من جيش احتلال. وحتى لو ضغط علينا المجتمع الدولي لعقد هدنة طويلة مع اليهود الذين يحتلون أراضي المسلمين، فإنّ أي هدنة مهما طالّت لن تبلغ في السوء الهدنة الأبدية التي طبقها النظام مع اليهود.

* * *

إذن فإن الشر المطلق والمفسدة العظمى هي بقاء النظام. وبقاء أي جزء من النظام كبقاء النظام كله لأنه نظام حكم شمولي، والأنظمة الشمولية غير قابلة للتجزئة ولا للتغيير ولا للإصلاح، ولا يفيد معها إلا الاقتلاع من الجذور.

ليس هذا كل شيء، فإن للنظام الذي يحتل سوريا ويحكمها صفةً أخرى. إنه ليس نظاماً شمولياً فحسب، على ما في مثل هذا النوع من الأنظمة من شر كبير، بل هو أسوأ بكثير؛ إنه نظام حكم طائفي، حيث تحتل طائفةٌ قليلةُ العدد البلادَ كلها وتسيطر على مقدراتها وتتحكم في سكانها جميعاً، من الأكثرية السنية ومن سائر الأقليات.

هنا نصل إلى خط الثورة الأحمر الكبير. إنه بقاء أي جزء من النظام الأسدي الطائفي في الحكم، ولو حتى لمرحلة انتقالية قصيرة، واستمرار هيمنة الطائفة النصيرية على السلطة ومفاصل الحكم في سوريا بعد الثورة.

إنَّ إسقاطَ النظام كاملاً (كاملاً غيرَ منقوص) وتحريرَ سوريا من الاحتلال الطائفي النصيري هو هدف الثورة

الأكبر الذي يُبنى كلُّ ما بعده عليه، وأي تنازل عن هذا الهدف يعني التضحية بكل ما بعده. لو تنازلنا عنه -لا قدر الله- فسوف تنهار كل الأحلام بدولة الحرية والعدالة والإسلام التي سالت من أجلها أنهارُ الدم وقُدِّمت لتحقيقها كرائم التضحيات. إنه خط الثورة الأحمر الذي لا يجوز التفاوض عليه ولا الاقتراب منه ولا التفكير فيه، ولو استمرت الثورة مئة عام.



(٤)

ما هو موقفنا من مؤتمر جنيف؟

قبل الجواب عن هذا السؤال علينا أن نتذكر أمراً مهماً جداً، وأن نتذكره جيداً: إن المبادرات السياسية التي قُدمت لحل ما يسمونه «الأزمة السورية»، منذ منتصف عام ٢٠١٢ وحتى الآن، مَبْنِيَّةٌ كلها -بشكل أو بآخر- على نتائج مؤتمر جنيف الأول. فإذا أردنا أن نحدد موقفنا من جنيف الثالث فعلينا أولاً أن نتعرف على مُخرجات الأول الذي ما يزال يظلُّ طريقَ الحل السياسي المفترَض بظلاله الكئيبة حتى اليوم.

للتذكير: في الثلاثين من حزيران عام ٢٠١٢ التقت في جنيف بدعوة من المبعوث الأممي لسوريا، كوفي عنان، «مجموعة العمل من أجل سوريا» التي ضمت وزيرة الخارجية الأمريكية كلنتون ووزيرَي الخارجية

* نُشرت بتاريخ ٢٣/٤/٢٠١٥

الروسي لافروف والبريطاني هيغ ومندوباً عن الحكومة الصينية، بالإضافة إلى الأمين العام للأمم المتحدة والأمين العام لجامعة الدول العربية وممثلة الاتحاد الأوروبي للسياسة الخارجية.

هذا اللقاء عُرف لاحقاً باسم «مؤتمر جنيف الأول» وغدت قراراته قاعدة لكل المبادرات السياسية اللاحقة، وقد طالب بإنشاء "كيان حكم انتقالي يتمتع بسلطات تنفيذية كاملة ويتكون من أعضاء في الحكومة الحالية والمعارضة يجتمعون على أساس القبول المتبادل"، ونصّ على أن "النزاع يجب أن يُحلّ بالحوار السلمي وعن طريق التفاوض حصراً" وعلى "استمرار المؤسسات الحكومية، ويشمل ذلك -فيما يشمل- قوات الجيش ودوائر الأمن".

للتذكير أيضاً: هذا اللقاء الذي يُراد له أن يحدد مستقبل سوريا لم يُدعَ إليه ولم يشارك فيه سوري واحد.

أي أن «الأقوياء» يكررون مرة أخرى ما فعلوه قبل تسعة وتسعين عاماً، إلا أن الإعلام كان أضعفَ في ذلك الوقت فلم يسمع أحدٌ بما جرى إلا بعد عدة سنوات، وعندها أدرك العرب -الذين ظنوا أنهم

يقاتلون من أجل أنفسهم - أنهم إنما كانوا يقاتلون من أجل المشروع الاستعماري الفرنسي البريطاني الذي قسّم واقتسم بلاد الشام والعراق.

للتذكير أيضاً (منقول بالنص): كشفت مصادر في المعارضة السورية لوكالة رويترز (٢٠١٣/١٢/١٨) أن الدول الغربية نقلت إليها رسالة تفيد بأن محادثات جنيف ٢ قد لا تؤدي إلى خروج الأسد من السلطة وأن الأقلية العلوية ستبقى طرفاً أساسياً في أي حكومة انتقالية. وقال دبلوماسي من الشرق الأوسط إن زعماء المعارضة يجب أن يتبنوا أفكاراً خلاقة فيما يتعلق بقبول المشاركة في ترتيبات خاصة بمرحلة انتقالية يبقى فيها العلويون في مواقع حيوية. وقال مصدر في المعارضة السورية على صلة بالمسؤولين الأمريكيين إن أمريكا وروسيا تعملان لوضع إطار انتقالي يحتفظ فيه العلويون بدورهم المهيمن في الجيش وأجهزة الأمن، وقال: "حتى إذا هُشم الأسد وترأس سنيّ سلطة انتقالية فلن يكون له سلطان، فلا واشنطن ولا موسكو ترغبان في إنهاء هيمنة العلويين على الجيش وأجهزة الأمن".

* * *

عندما تحدث وزير الخارجية الأمريكي الشهر الماضي عن دور للأسد في مستقبل سوريا أثار ضجة عارمة، وسرعان ما حاول الناطق باسم البيت الأبيض رتق الفتق وتدارك الزلّة بالقول إن الإدارة الأمريكية لم تغير موقفها من الأسد. هل يطمئنا هذا الاستدراك؟ أيسرنا أن أمريكا راغبة في عزل الأسد وإخراجه من المشكلة؟ لا والله لا يسرني، بل لعله من أخوف ما أخافه على ثورة سوريا وجهادها المبارك.

إنني لا أكاد أرى أخطر على الثورة السورية من عزل الأسد أو قتله أو هربه قبل سقوط النظام الطائفي العسكري الأمني كله واقتلاعه من الجذور، لأن الثورة ستواجه عندها فتنة كبيرة، وقد ينقسم جمهورها المنهك إلى فريقين: فريق ينادي بوقف القتال وإنهاء الثورة لأنها حققت هدفها، وفريق آخر ينادي بالاستمرار لأن الأسد ليس سوى جزء شرير من كل شرير، ولأن الثورة لن تحقق نصرها الحقيقي إلا بسقوط النظام كاملاً من الأساس إلى الراس.

* * *

بعد ذلك كله: ما موقفنا من مؤتمر جنيف؟ هل نوافق على المشاركة فيه؟ أحسب أن الجواب صار واضحاً. إذا

كان خط الثورة الأحمر ومحرمها الأكبر هو بقاء النظام واستمرار سيطرة الطائفة النصيرية على مفاصل الحكم، وإذا كان الخط الأحمر لأمريكا وروسيا والأساس الذي قامت عليه سلسلة مؤتمرات جنيف هو بقاء النظام واستمرار سيطرة الطائفة النصيرية على المؤسسات الأمنية والعسكرية، فما الفائدة من المشاركة؟ شخصان على ضفتين حَجَزَ بينهما النهر، لا هذا يرضى بعبوره ولا ذلك، أنى يلتقيان؟

إن موقفنا الطبيعي الذي ينسجم مع ثورتنا ومع حرصنا على دولة حرة وحياة كريمة لأنفسنا ولأولادنا هو قطعاً: لا للمشاركة في جنيف، حتى يتغير موقف القوى الدولية من النظام ومن الطائفة، وحتى يتخلى الغرب الظالم عن دعم الطائفة النصيرية التي ما زال يتكئ عليها للسيطرة على سوريا منذ خمسة عقود، وحتى يعترف بحق الأغلبية السنيّة في قيادة وإدارة البلاد.

إذا كانوا قد وضعوا في جنيف الأول قبل ثلاث سنوات أساساً لحل المشكلة كما يحبون فقد آن لنا، نحن أيضاً، بعد كل هذا الوقت الطويل، أن نضع أساساً للحل نلتقي عليه ونتوافق على مكوناته. نحن بحاجة

إلى «مشروع سياسي» للثورة وإلى حامل يحمل هذا المشروع. إن الوقت يمضي والمسار السياسي يزدحم بمبادرات متسارعة محمومة، فإما أن نكون على مستوى التحدي أو سنخرج من المعادلة كلها لا سمح الله.



(٥)

ما موقفنا من حل مؤسس على المحاصصة؟

لم أكتب هذه الحلقات لافتراض ما لا يُتوقَّع وقوعه،
فهي ليست من باب فقه «الأرأيتين» الذين يفترضون
المسألة ثم يبحثون عن حكمها: أرأيت لو كان كذا؟

لقد كتبتها وفي نيَّتي أن أقتصر فقط على الأفكار
والمشروعات التي تُطرح في الساحة، ولو على سبيل
الاجتهاد، ومنها هذا المشروع الخطير: حل سياسي
للمشكلة السورية يُبنى على المحاصصة، تُقسَّم فيه
السلطة وتوزَّع المناصب السيادية -كرئاسة الدولة
ورئاسة الحكومة ورئاسة البرلمان وقيادة الجيش-
توزع كلها على الطوائف بحصص يُنصَّ عليها في
دستور البلاد.

* نُشرت بتاريخ ٢٤/٤/٢٠١٥

فهل نقبل بحل سياسي يقوم على المحاصصة للخروج من الأزمة وإنهاء الصراع؟

لو اقترح الأطباء على أحد المرضى إجراء عملية جديدة لم يسبقه إليها أحد فإنه يفكر ويستشير ويستخير ويقلّب المسألة على وجوهها الشهر والشهرين ثم لا يطمئن إلى قرار، ولكن لو كانت العملية المقترحة من نوع معروف وقد خضع لها كثيرون قبله فإنه لا يحتاج إلى أكثر من سؤالهم وفحص حالتهم، فإذا كان نجاحها هو الغالب أقدم عليها متوكلاً على الله، وإذا كانت إلى الفشل أقرب تجنّبها ويبحث عن غيرها، وصبر على ألم المرض ولو طال.

فماذا عن حل سياسي على أساس المحاصصة؟ أليست له سوابق؟ بلى. وماذا تقول تلك السوابق؟ إنها تقول -يا سادة- إن الذين قبلوا بها حلاً لنزاعاتهم وطبقوها في بلدانهم خرجوا من تحت الدلف إلى تحت المزراب.

* * *

لقد طبق الفرنسيون هذا النظام السقيم العقيم في لبنان عندما منحوه الاستقلال، فلم يصبح لبنان دولة بل صار «كانتونات» طائفية تنطوي على خطر الانفجار

الكامن على الدوام، حتى كان الانفجار الكبير في الحرب الأهلية. لعل أكثر قراء هذه المقالة لا يعرفون ما جرى في تلك الحرب من فظائع لأنهم وُلدوا قريباً من نهايتها قبل خمسة وعشرين عاماً. لقد بدأت بحادثة تافهة ولكنها استعرت بنيران الجحيم لأن الأرضية كانت مهياً لها بسبب البناء الطائفي الهش للبلاد، فاستمرت خمس عشرة سنة وحصدت مئتين وثلاثين ألف إنسان.

ولم يستطع أحدٌ من اللبنانيين أن ينهي تلك الحرب المجنونة التي كانت حرباً طائفية بامتياز، القتلُ فيها على الهوية الدينية والعرقية وليس بأي معيار آخر، حتى تدخلت الدول القريبة لإنهاءها. ولما أرادوا حل المشكلة حلّوها بالأسلوب نفسه الذي صدّع البلاد وسبب الانفجار أول مرة؛ جمعوا أطراف الحرب وفرضوا عليهم حلاً سياسياً على أساس المحاصصة الطائفية، فلم يصبح لبنان دولة مستقلة مستقرة قط وبقي إلى اليوم تحت سيطرة الميليشيات الطائفية، وفوق ذلك كله: عاد مجرمو الحرب الكبار قادةً سياسيين وكأن شيئاً ما كان!

لقد صار هذا الحل هو الوصفة الأمريكية المفضلة لحل

الصراعات في بلدان المسلمين (حلها في الظاهر وزرع بذور الصراع والفوضى والاضطراب على الحقيقة)، فقد طبقوه في أفغانستان والعراق بعد غزو البلدين، فمزّق أفغانستان ومزّق العراق ونشرَ الفوضى وفتح الباب العريض لتدخل إيران وسيطرتها على القرار الداخلي، لأن الطائفة الضعيفة التي تحس بغربتها في البحر السّني بحثت عن امتدادها خارج الحدود ولم تتردد في تسليم القرار الوطني ورهن الإرادة المحلية لإيران، مقابل الدعم والحماية واستجابةً للدافع الطائفي. هذا هو أيضاً ما حصل في لبنان، وهو ما ستؤول إليه اليمن لا محالة إذا تحول الحوثيون إلى حزب سياسي بعدما تجذّروا في البلاد.



إن هذا المشروع الخطير هو التجلي النموذجي للأفكار التي خرجت من مؤتمر جنيف الأول والتي صارت أرضية مشتركة وإطاراً جامعاً لكل مبادرات الحل السياسي في سوريا. ألم يقترح مؤتمر جنيف إنشاء كيان انتقالي يجمع المعارضة بالنظام؟ وحيث إن الثورة قسمت سوريا طائفيًا فإن هذا الاقتراح يمكن فهمه حرفياً في إطار المحاصصة الطائفية: «كيان سياسي

توافقي بصلاحيات كاملة يتكون من المعارضة السنّية والنظام النصيري».

ولا بد أن يكون للأكراد أيضاً تمثيل (لا تنسوا العراق) فإن التصنيف الغربي محيرٌ تماماً: هل يقوم على العرق أم على الدين؟ عندما يتعلق الأمر بالمسلمين فإنهم يُفرزون أولاً عن غيرهم دينياً، ثم يُفصل عن الكتلة السنّية الكبيرة من ليس عربياً، فيصبح «الكوكتيل العجيب»: سنّة، علويون، دروز، إسماعيليون، مسيحيون، أكراد، تركمان، آشوريون. ولو استطاعوا أن يفتتوا العرب السنّة إلى سلفية وأشاعرة لما قصّروا، ولكن يبدو أنهم لم يهتدوا إلى طريقة فعّالة لمثل هذا الفرز حتى الآن.

أعوذ بالله أن نقبل في سوريا بحل سياسي مبني على المحاصصة الطائفية، فإنه واحد من أسوأ الحلول التي يمكن اللجوء إليها لإنهاء الصراع، وهو طوق نجاة للطائفة النصيرية التي ستخرج من الباب ثم تعود من الشباك. إنه تكريس لسيطرة الطائفة، ووبال على سوريا وعلى أهلها في مستقبل الأيام.

* * *

(٦)

من يحمل المشروع السياسي للثورة؟

تمخضت أربع سنوات من الثورة المسلحة عن تكتل الجزء الأكبر من القوى العسكرية في كيانات كبرى. هذه الكيانات لم يعد ممكناً تجاوزها في أي حل للمشكلة السورية، فهي جزء من هذا الحل بحكم الأمر الواقع، ولكن القوى الدولية التي أطالت عمر الثورة وضاعفت معاناة الأبرياء في سبيل فرض حل سياسي يحقق مصالحها في سوريا لا يسرّها وجود قوة تفاوضية صلبة مستقلة، فماذا تفعل؟

صحيحٌ أن تحييد الفصائل الرئيسية ليس ممكناً، لكن وجودها لم يعد مشكلة طالما أنها متفرقة عسكرياً وسياسياً، فمهما بلغ أيُّ فصيل منها من القوة والتأثير فإنه لن يقترب من القوة والتأثير اللذين يملكهما المحور

* نُشرت بتاريخ ٢٥/٤/٢٠١٥

الآخر، العدو الذي اجتمعت مكوناته كلها تحت قيادة عسكرية وسياسية واحدة برؤية موحدة ومشروع واحد.

إنها مشكلة خطيرة، ولكنها ليست الأخطر؛ المشكلة الأخطر هي تضائل حجم الفصائل قياساً إلى الجسم الكبير المتوقع إنشاؤه لتمثيل المعارضة في جنيف وغير جنيف من المؤتمرات السياسية.

إن رعاة الحل السياسي يبنون مبادراتهم على مشاركة واسعة لأطياف المعارضة (كما يسمونها)، وهم يعتبرون المعارضة المسلحة كلها نوعاً واحداً من مكونات المعارضة أو لونهاً واحداً من ألوان الطيف، وعندما ينظمون المؤتمرات الكبرى التي يُنتظر أن تحدد مصير الثورة ومستقبل سوريا فسوف يدعون بقية الطيف مع الفصائل المسلحة: الائتلاف الوطني ومنظمات المجتمع المدني والأقليات والمرأة ورجال الأعمال والمستقلين.

الخبر السيئ هو أن المنظمات الدولية (التي بدأت بالعمل مع بداية الثورة) نجحت مع الوقت في تكوين شبكة واسعة من العلاقات مع هيئات ومنظمات وناشطين مستقلين من كل الأنواع، وفيما تتحرك

«المعارضة المسلحة» تحت الضوء الساطع في الميدان فإن عشرات الكيانات غير العسكرية تولد وتنمو في الظلام وتُهيأ للظهور على المسرح في الوقت المناسب. وفيما بقيت الفصائل مشتتة مفرقة لا جامعة تجمعها ولا مشروع يوحدتها فإن المظنون (بل الراجح، إن لم يكن المؤكّد) هو أن المنظمات الدولية التي تتحرك وراء الستار (بروكنغز وكارتر وأمثالهما) قد نجحت أخيراً في جمع شريحة واسعة من المعارضة غير العسكرية على رؤية واحدة ومشروع واحد.

لم يعد تحييد الفصائل وإبعادها مشكلةً عند القوى الدولية الراحية للحل السياسي طالما أن احتواءها وتقيّمها سهلٌ متاح، وهو الأمر الذي تساعد الفصائل نفسها على تحقيقه عندما تدخل إلى المسرح السياسي متفرقة في الرأي والمشروع، فضلاً عن التفرق العضوي في الكيانات. إن كل فصيل منها قط كبير، ولكن القط يبقى كبيراً طالما بقي محاطاً بفئران صغار، وهو حتماً سيغدو صغيراً عندما يوضع بين الدببة الكبار.

* * *

ما الحل لهذه المعضلة؟ إنه قريب موجود، ولكن الفصائل الكبرى مصممة على تجاهله وكأنه ما كان.

إنه المشروع الذي أنفق فيه من الجهود والأوقات ما لو أنفق في الأمة الإسلامية كلها لجمعها في كيان واحد ودولة واحدة، ولكن السوريين أشد استعصاءً على الاتفاق من الشعوب المسلمة المتعددة اللغات والأعراق.

إنه مجلس قيادة الثورة الذي أنشئ ليضم الفصائل الثورية كلها، صغيرها وكبيرها وما يُسمّى منها إسلامياً وما يسمى جيشاً حراً (وهي التسميات والتصنيفات التي ساهمت في تفتيت الجسم الثوري بلا طائل).

إن مجلس قيادة الثورة هو الأمل الأخير لاجتماع كلمة الفصائل عسكرياً في الميدان، وهيئته السياسية هي الأمل الكبير لصياغة وحمل المشروع الثوري السياسي الجامع.

لقد آن لمجلس قيادة الثورة أن يصحو من الرقاد، وأن يستقطب خيرة الكفاءات السياسية من الثوريين المستقلين، وهم كثيرون، وأن يمد جسور التفاهم مع المنظمات الثورية المدنية ومع مجالس الإدارة المحلية، وأن يسعى إلى التصالح مع الائتلاف الوطني والالتقاء معه على المشتركات الكبرى، فإن الائتلاف مؤسسة

سياسية ثورية عامة وليس ملكاً لأفراد أو تكتلات، وهو ما يزال إلى الآن الممثلَ الرسميَّ الوحيد للثورة في الخارج وسوف يكون جزءاً من أي حل سياسي قادم، وفيه خَيْرون صالحون كثيرون (وفيه كثيرون من غيرهم). فإذا فشل مجلس قيادة الثورة في التصالح مع الائتلاف فلا أقلَّ من استقطاب أفضل أعضائه ليكونوا جزءاً في محور الخير وسنداً للتجمّع السياسي الوطني المخلص الذي يضمّ جماعات المجاهدين.



(٧)

ما هو المشروع السياسي للثورة؟

الجواب أكبر من حجم كاتب هذه السطور، فهو أمر جلل ينبغي على المكاتب السياسية للفصائل الكبرى أن تصدر لتنفيذه، ولا أرى له أفضل من الهيئة السياسية لمجلس قيادة الثورة، الذي صار تفعيله ودخول كل الفصائل المهمة فيه واجب الوقت، فإن استثمار هذه المظلة الجامعة التي بُذلت فيها جهود هائلة وأوقات طويلة أفضل من البدء بأي محاولة جديدة، كما أن حالة الثورة اليوم لا تسمح بالمزيد من المغامرات.

لا أستطيع أن أقرر مشروع الثورة السياسي، ولكنني أعلم أنه يجب أن يحقق الحد الأدنى من الأهداف التي قامت الثورة من أجلها، فلا أتوقع أن يسمّى مشروعاً سياسياً ثورياً أي مشروع يتجاوز «خط الثورة

* نُشرت بتاريخ ٢٦/٤/٢٠١٥

الأحمر»، فيقبل باستمرار سيطرة الطائفة النصيرية على مفاصل الحكم في سوريا، لا سيما الجيش والأمن، أو باشتراك أي جزء من النظام المجرم، صغيراً كان أو كبيراً، في أي مرحلة سياسية قادمة، انتقالية كانت أو نهائية.

وأعلمُ أيضاً أن المشروع السياسي قابلٌ للتجزئة والتنفيذ على مراحل، فيمكن أن يُقتصر منه في مرحلة الثورة المسلّحة على ما لا يمكن تداركُه بعدها، ويمكن أن نقبل فيه بانتصارات وإنجازات جزئية على أمل استكمالها في مراحل لاحقة بعد سقوط النظام، بخلاف المشروع العسكري الذي لا يحتمل إلا نتيجة واحدة: نصراً كاملاً (نسأل الله أن يكرمنا به) أو هزيمة كاملة (أبعدها الله).

وأعلمُ أيضاً أن مشروعنا السياسي الثوري ينبغي أن يكون عملياً قابلاً للتحقيق في عالم الواقع، فالمشروعات تختلف عن الأحلام والآمال التي نبنيها في عالم الخيال. لكل واحد من الناس أحلام يحلّق معها في خياله، ولكن كم منها يتحقق في العالم الواقعي؟ في حياة الأفراد وفي حياة الأمم توجد دائماً فجوات بين الممكن والمأمول، وعندما يرفع المرء سقفَ أحلامه عالياً فإنه قد يُصاب بالإحباط ويفشل

في تحقيق القدر الأدنى من تلك الأحلام. ولا يكاد يوجد فرق بين الأمم والأفراد في هذا الباب.



كما أعلمُ أخيراً أن المشروع السياسي الجيد ينبغي أن يُصاغ بمفردات يفهمها المجتمع الدولي، وأن يقدم إجابات صريحة واضحة عن جملة من المسائل، الشائكة، كالمواطنة وحقوق الأقليات الدينية والعرقية، والعلاقة مع الدول والموقف من الاتفاقيات الدولية، ومن الديمقراطية والتعددية السياسية والحريات العامة.

إن الحديث العام المبهم عن الشورى وعدالة الإسلام وتاريخه الناصع مع الأقليات الدينية لا يفيد، لأن العالم ينتظر منا إجابات صريحة واضحة.

مثلاً: هل ستملك الثورة الجراءة على التصريح بأن الدستور لن يفرّق بين أهل سوريا بحسب دياناتهم ومذاهبهم وأجناسهم، وأن الجميع سيكونون متساوين في حق المواطنة الكاملة، باستثناء رئاسة الدولة التي ستكون من حق الأغلبية (وهو مبدأ مطّرد تنص عليه كثير من دساتير دول العالم)؟ هل ستعترف الثورة بحق السوريين في اختيار حكاهم وتقرّر التعددية السياسية

وتداول السلطة ضمن الأطر السلمية والأعراف السياسية ودون استخدام القوة لفرض أي رأي على الشعب؟

مهما كان موقف العالم سيئاً من ثورتنا (وهو كذلك) فإنه يستطيع دائماً أن يكون أسوأ. حتى لو أردنا أن نتجاهل المجتمع الدولي (وهذه ليست نصيحة جيدة، رغم أننا لم نر منه خيراً يُذكر) فإن المجتمع المحلي، وهو وعاء الثورة وحاملها الأكبر، يحتاج إلى التحام وطمأنة. فلماذا اندرست منذ زمن بعيد الصورة الزاهية لثورة شعبية عامة؟ وكيف انحسرت راية الثورة التي مشى تحتها ذات يوم ثلاثة ملايين إنسان في كتلة بشرية واحدة غطت التراب السوري كله، انحسرت لصالح رايات لا تكاد تختلف في شكلها ولونها كثيراً عن رايات خوارج العصر الذين حوّلوا ثورة الشام إلى إرهاب دولي؟

* * *

إن الثورة لم تنتج بعد مشروعها السياسي، ليس لأن المجاهدين الذين يقدمون التضحيات الهائلة في الميدان عاجزون عن إنتاج هذا المشروع، فإن فيهم

عقولاً كبيرة قادرة على إبداعه بالتأكيد، بل يغلب على
الظن أنهم آخروه لأنهم لم يدركوا حتى الآن قيمته
ودوره في «المعركة الكلية» التي لا تقلّ فيها أهمية قوة
السياسة عن قوة السلاح.

لقد بذل المجاهدون جهوداً هائلة في المشروع
العسكري، وأن لهم أن يبذلوا بعض الجهد في المشروع
السياسي لكيلا تضيع التضحيات ويقطف غيرهم ثمرة
الانتصارات.



(٨)

هل يشارك المجاهدون في الحل السياسي؟

ليس بعد. سوف نضطر في آخر الأمر إلى المشاركة في المسار السياسي، لأن الحل النهائي سيخرج من أروقة السياسة ولن يتحقق في ميادين القتال. من أجل ذلك ينبغي على المجاهدين أن يؤسسوا هيئة سياسية قوية لكي يكملوا طريق التحرير الصعب الذي بدؤوه (وقد اقترحت مقالة سابقة أن تكون هي نفسها الهيئة السياسية لمجلس قيادة الثورة، ويمكن أن تكون غيرها إذا فشل إحيائها)، ولكن علينا أن لا ننسى قاعدة القواعد في هذه المسألة المصيرية:

إن الحرب هي التي تقرر نتيجة المفاوضات السياسية، فهي إما أن تصنع ظروف النصر أو تصنع ظروف

* نُشرت بتاريخ ٢٧/٤/٢٠١٥

الهزيمة. إن المشاركة في المسار السياسي قبل امتلاك شروطه وأدواته انتحار، وأهم هذه الشروط ثلاثة: الأول مشروع سياسي واضح ناضج، والثاني جبهة موحدة عسكرياً وسياسياً قادرة على حمل المشروع والدفاع عنه، وقد ناقشت هذين الشرطين في الحلقات السابقة.

الشرط الثالث والأهم على الإطلاق هو القوة.

لو اتحدت الأطراف الثورية كلها في كيان واحد وتوافقت على أعظم مشروع سياسي، ولكنها كانت ضعيفة عاجزة عن تحقيق أي إنجاز يُذكر على الأرض، فلن تكون لها قيمة في أي مفاوضات وسوف يفرض عليها الطرف القوي مشروعَه ورؤيته. إن الطرف الضعيف في أي مفاوضات سياسية مأكولٌ حتماً، ولا يكون المفاوضات على الطاولة قوياً إلا إذا كان جزءاً من كيان عسكري قوي على الأرض، كيان يستطيع التأثير في الصراع وإعاقة مخططات الآخرين والصمود في المعركة.



لا بد من الاعتراف بأن صمود الثورة حتى اليوم غيرَ قواعد اللعبة واضطرَّ القوي الدوليَّة إلى إدخال

المجاهدين طرفاً في المفاوضات النهائية لحل الصراع. لا بد من الإقرار بأن القوى الإقليمية والدولية حاولت لوقت طويل احتواء الثورة والسيطرة الكاملة عليها ولكنها فشلت في تحقيق هذا الهدف، وإن استطاعت في كثير من الأوقات التحكم في زخمها واندفاعها عندما ضيّقت الخناق على المجاهدين وحرمتهم من السلاح. حتى في أسوأ الأوقات استمر المجاهدون بالمعركة بقدرات ذاتية متواضعة وبما يحصلون عليه من غنائم في معارك التحرير، وهو قدرٌ كافٍ للصمود ولكنه لا يكفي لحسم المعركة.

لقد عجز المجاهدون عن حسم المعركة حتى الآن، هذا صحيح، إلا أنهم استطاعوا حرمان الخصم من هذا الإنجاز رغم أن كل الظروف الموضوعية كانت في خدمته: دعم مفتوح من حلفائه بغير حدود، وتضييق وحصار على المجاهدين، وكارثة إنسانية هي الأضخم في القرن الجديد، ومساعدة أخرى مجانية قدمها الثوار للنظام بتفرقهم وعجزهم عن تكوين تحالف حقيقي وهيئة أركان موحدة تدير المعركة على كامل التراب السوري.

سوف تستمر الثورة ما بقي الثوار قادرين على الصمود

هم وحاضنتهم الشعبية ، وهذا الصمود مكلف ومنهك بالتأكيد ، ولكنه يهون إذا ما قورن بكارثة بقاء الاحتلال الطائفي النصيري أو بقاء النظام الحالي أو جزء منه في الحكم.

إذا اتفقنا أن هذا هو «خط الثورة الأحمر» (وأرجو أن نكون متفقين) فإن على الثورة أن لا تلقي السلاح قبل تحقيقه بالكامل ، وأن تقاوم كل الضغوط الخارجية وتضع الخطط العملية التي تضمن الصمود والاستمرار.

* * *

الخلاصة: سوف يكون الحل النهائي في سوريا سياسياً بالتأكيد ، على أن الخلاف بيننا وبين أعداء سوريا هو أنهم سيحاولون تمريره عن طريق معارضة مفصولة عن الجسم الثوري ومنحازة إليهم بشكل أو بآخر ، ونحن نريده من داخل «المنظومة الثورية». بأبسط تصوير: على طريقة «حماس» التي يقوم فيها العسكريون بعملهم في الداخل ثم يكمل السياسيون المهمة في الخارج.

سيزداد الضغط الدولي على المجاهدين للقبول بحل سياسي مُجحف ، وسوف يكونون قادرين على مقاومة

هذا الضغط إذا استطاعوا الصمود في الميدان.

ولكن الصمود وحده لن يحسم الصراع لأنه لم يعد صراعاً محلياً كما رأينا في الحلقات الأولى؛ لقد صار صراعاً إقليمياً ودولياً أكثر مفاتيحه موجودةً خارج سوريا، لذلك يحتاج المجاهدون إلى جهاز سياسي ناضج، فإذا كان جهازاً قوياً محترفاً واستمدَّ قوته التفاوضية من صمود المجاهدين في الميدان فإنه سيحقق الحد الأدنى من أهداف الثورة ويحميها من تجاوز خطها الأحمر بإذن الله.

إن المجاهدين ما يزالون غير مهئين للدخول في المسار السياسي، وأرجو أن لا يستعجلوا الدخول -مهما تكن الضغوط- حتى يستوفوا الشروط الثلاثة الأساسية: المشروع السياسي، والكيان الموحد الحامل للمشروع، والوضع العسكري القوي الذي يستطيع أن يفرض شروطه بالحد الأدنى. وبعد ذلك كله لا بد من فريق تفاوضي محترف تتحقق في كل أفراده صفة «القوي الأمين».



الخاتمة

المجاهدون بين «عقلية الثورة» و«عقلية الدعوة»

ختاماً نصل إلى أهم أسباب الضعف السياسي الذي تعاني منه جماعات المجاهدين، لعل الله يعينها على معالجته إذا أرادت فعلاً أن تقوم بالدور الذي نرجوه لها ونعلق عليه الآمال.

إن أغلبية الجماعات الجهادية لا تزال تشارك في الثورة بعقلية الجماعة، أو ما أسمّيه «عقلية الدعوة»، وهي عقلية مناسبة لما قبل الثورة ولما بعدها، ولكنها في زمن الثورات أقرب إلى الضرر والإعاقة وتأخير الانتصار. أرجو أن يتبته إخواننا المجاهدون إلى ما بين الدعوات والثورات من فروق لعلهم يعملون على تداركها، وأهمها ثلاثة.

* نُشرت بتاريخ ٢٨/٤/٢٠١٥

الأول أن الدعوات لا تترخّص ولا تتنازل ولا تلين، فهي تدعو إلى الحق الكامل وتتشبث به وتدافع عنه ولو كان الثمن الموت والاعتقال والتنكيل. هذه التضحية الثقيلة التي تُطلب من الدعوات لا تُطلب من الثورات، لأن الثورة تقود الأمة بكبيرها وصغيرها وقويّها وضعيفها وعالمها وعاميّها، فلا يسعها ولا يحق لها أن تحمّل الناس جميعاً على الشدة وتحملهم ما لا يطيقون.

لذلك رأينا من النبي عليه الصلاة والسلام في الحديبية مرونةً لم نَرَ مثلها في حصار الشَّعب، رغم أن حالة المسلمين في تلك الأيام كانت أكثرَ حرجاً ومشقةً من حالتهم يوم الحديبية بما لا يُقاس. إنه الفرق بين قرار «الدعوة» التي انضمَّ إليها أوائلُ المسلمين مختارين، وقرار «الدولة» التي صارت مظلة عامة لسكان البلد جميعاً، والثورة مثل الدولة بهذا المقياس.

الفرق الثاني بين الدعوة والثورة هو أن الثورة تهدم والدعوة تبني؛ الثورة تنقض ببيان الظلم والاستبداد والفساد فتقيم الدعوة محلّه بيان الحق والعدل والصلاح. الثورة هدفها عام أما الدعوة فلها هدف خاص، فكل أعداء الاستبداد يشتركون في عداته

واستهدافه ويتعاونون على نقضه وإسقاطه، وبعد ذلك يختلفون في تصوّرهم للبديل الجديد، فيدعو كلٌّ منهم إلى مشروعه وتصوره بالكلمة والحكمة والموعظة الحسنة، وكلما أحسن استثمارَ هذه الأدوات كان أقربَ إلى التأثير والنجاح.

الثالث هو أن جماعات الدعوة اصطفاوية انتقائية في عضويتها، فهي لا تضم إلا مَنْ وافقها على فكرتها واستعدّ لاحتمال ضريبة الثبات على المبدأ والصبر على تكاليفه العالية. أما فصائل الثورة فإن عملها هو الجهاد لتحرير البلاد من الاستعباد والاستبداد، ومن خصائص الجهاد أنه رابطة عامة تجمع المتديّنين وغير المتديّنين، بل إن شيخ الإسلام ابن تيمية اعتبر ذلك أصلاً عاماً، فقال في الفتاوى: "من أصول أهل السنة والجماعة الغزو مع كل برّ وفاجر، فإن الله يؤيد هذا الدين بالرجل الفاجر وبأقوام لا خلاق لهم كما أخبر النبي صلى الله عليه وسلم".

* * *

إننا بحاجة لاستحضار هذه المعاني في الثورة السورية اليوم، فقد أعاق الحرص على المناهج والأفكار

والتحزبُ للفصائل والجماعات كلَّ جهود الوحدة والاتلاف حتى الآن، وتسبب في عجز بعض الجماعات عن استيعاب المتطوعين للجهاد لاختلاف المستوى وقلة التدبُّن، فلم يخسر الجهادُ جنوداً فحسب، بل خسرت الدعوة فرصة تاريخية لنشرها بين الناس، لأن الحاضنة الجهادية تربِّي كما تربّي الحواضن العلمية والدعوية.

المشكلتان السابقتان نشأتا بسبب العجز عن إدراك ما بين الدعوات والثورات من فروق، والثالثة الأكبر والأخطر هي تحميل الثورة حملاً ثقيلاً لا طاقة لها بحمله، ممّا أعجزها عن الحركة والمناورة اللازمة للبقاء.

إن كثيرين في الجماعات الجهادية يرهقون الثورة عندما يطالبونها بما صنعه الإسلام في أول أمره، حينما تحدى العالم وحارب قوى الكفر جميعاً لتثبيت أساسه ورفع بنيانه. وهذا صحيح، لأنه دين فإنه لا يستطيع أن يصنع غير ذلك، فإما أن يظهر وينتصر ويبقى، وهو ما كان، أو يُهزَم وينحسر ويموت كما حصل في دعوات أكثر الانبياء السابقين. أما الدول الإسلامية التي حملت هذا الدين من بعد فقد ناورت وحالفت وحاربت وصالحت، ومَرّت بقوة أعانتها على تحقيق الأفضل

وبضعفِ أَلجأها إلى التنازل والرضا بالمفضول.

إن الدول جزء من واقع دولي معقد لا تملك إلا أن تخضع له جزئياً وتعيش معه ثم تحاول -إذا امتلكت القوة الكافية- أن تغيّر قواعده من داخله، أما التغيير من الخارج فلا يكون إلا بحروب هائلة بحجم الحربين الكونيتين الأولى والثانية، وليس هذا في طاقة أقوى الدول وكُبرها فضلاً عن أضعفها وصُغرها.

إن أي ثورة -مهما بلغت من القوة- تبقى أضعف من أضعف الدول وأقلها شأنًا، فلا قدرة لها على تحدّي النظام الدولي الراسخ ولا مصادمته بالقوة الخشنة، بل هي مضطرة إلى استعمال «القوة الناعمة» لتحقيق مصالحها وبلوغ غاياتها بالذكاء والدهاء والمرونة والحكمة والحنكة السياسية، ومن ذلك توسيع مساحة المصالح المشتركة مع القوى الحليفة والمحايدة، واستغلال التناقضات بين القوى المتنافسة، وتحييد من يمكن تحييده من الخصوم، والتعامل مع القوى الدولية بحكمة ومرونة تتيح تحقيق أكبر قدر من المصالح ودفْع أكبر قدر من المضارّ.

* * *

إن القوى الإقليمية والدولية المعنية بملف الثورة السورية لا تهماها كثيراً (ولا قليلاً) معاناة أهل سوريا طالما حفظ النظام الذي يحكمها مصالح تلك القوى ولم يشكل لها أي إزعاج. وحيث إن نظام الأسد حقق هذه الشروط فقد عاش آمناً في كنف تلك القوى منذ أربعة وأربعين عاماً، ولم يضطر النظام الدولي للتدخل إلا مرة واحدة خرج فيها نظام الأسد الابن عن النص (لقلة خبرته في أول عهده) فأدبوه بالمحكمة الدولية حتى عاد ذليلاً مستسلاً إلى بيت الطاعة.

لقد برهن نظام الأسد على الدوام أنه قادر على تحقيق مصالح القوى الدولية وأنه لا يشكل أي تهديد حقيقي لها، وحينما نسعى لإسقاط هذا النظام ووراثته فإننا نواجه خيارين علينا أن نختار أحدهما: إما أن نحارب النظام الدولي الذي توافقت عليه القوى الكبرى في العالم واستقرّ بصورته الحالية مع نهاية الحرب العالمية الثانية، فإذا حاربناه وغلبناه استطعنا أن نفرض عليه الواقع الجديد الذي نريد، أو نعترف بأننا نعيش في زمن الاستضعاف الذي يحلّ لنا فيه ما لا يحل في زمن القوة. اسمحوا لي هنا أن أعيد التذكير بفتوى أبي حفص الموريتاني مفتي القاعدة السابق: "إذا كان

الإسلام يجيز للفرد أن يأكل ميتة اللحم ليحافظ على حياته عند الاضطرار فإنه يجيز للجماعة أن تأكل الميتة السياسية عند الاضطرار لتحافظ على نفسها".

إذا كان الخيار الثاني هو الأكثر واقعيةً فإنه يعني أن على الثورة التي تريد إسقاط النظام أن تُقنع دولَ الإقليم بأنها بديل مناسب، وأن تقنع المجتمع الدولي بأنها خيار آمن قادر على توفير الحد الأدنى من مصالحه في سوريا. ما هذا الحد الأدنى؟ إنه القَدْر الذي ليست فيه خيانة للأمة ولا تضييع للدين ولا تجاوز لخط الثورة الأحمر، ولكي نحقق تلك المهمة الصعبة فإننا بحاجة إلى كثير من المرونة وكثير من «البراغماتية» المنضبطة بالضوابط الشرعية (في أوسع خياراتها وليس في أضيقها).

أعترفُ مقدماً بأن تحقيق هذه المعادلة المعقدة أمر عسير، ولكنني لا أراه مستحيلاً، وقد لا يقدر عليه كثيرون (وأنا منهم)، ولكن لا بد أن يوجد في أحرار سوريا ومجاهديها من يجمع بين التقوى والأمانة والنباهة والعلم الشرعي والواقعية السياسية والحرص على البلاد والعباد، فعسى أن يوكل إليهم تنفيذ هذه المهمة العسيرة.

إنها المهمة الصعبة التي ستكلل بالنجاح - إن شاء الله -
ثورةً قدّمت تضحيات لن ينساها التاريخ.

* * *

نشرت المجموعة الكاملة في JustPaste على الرابط
<https://justpaste.it/PoliticalChallenge>
<http://jpst.it/ytap>

ملحق

المحرّمات السياسية في الثورة السورية

تتنوع المحرّمات السياسيّة وتختلف باختلاف المرحلة، وأخطرها وأكبرها اليوم - فيما أرى - ثلاثة.

أولها: أن يشدّ فصيل عن القرار والموقف السياسي الثوري العام الذي تتبناه الفصائل الكبرى بالتوافق أو بالأغلبية؛ كأن يتفق الأكثرون على مقاطعة مؤتمر موسكو الثالث، ثم نقرأ في الأخبار أن الفصيل الفلاني خالف وطار إلى موسكو للمشاركة في المؤتمر. هذه المخالفة قد ترقى لأن تكون خيانة للثورة، وهي من المحرّمات السياسية في المرحلة الثورية الحرجة الدقيقة التي نعيشها في هذه الأيام.

* نُشرت بتاريخ ٢٠١٥/٥/٣٠

الثاني: أن يعقد فصيل من الفصائل اتفاقاً سياسياً مع طرف دولي مستقلاً منفرداً، بلا مشاورة وتوافق مع سائر الفصائل.

لا ريب أن الأفضل هو امتناع الفصائل أصلاً عن الاتصال المنفرد بالقوى الدولية، ولكنّ مثل هذا الاتصال مما لا نملك منعه، فإن أصرت بعض الفصائل على أن تتصل فرادى بالدول والمنظمات (وهو أمر مفضول مرجوح لا تؤمن أضراره وأخطاره) فإن عليها -على الأقل- أن تلتزم برأي الجماعة ولا تعقد أي اتفاقية منفردة مع أي دولة أو منظمة دولية. إن مثل هذا الاستقلال بالتصرف والقرار خيانة للثورة، وهو من المحرّمات السياسية في المرحلة الثورية الحرجة الدقيقة التي نعيشها في هذه الأيام.

المخالفة المحرّمة الثالثة، وهي الحالقة: أن يوافق أي فصيل منفرداً، أو تتوافق بعض الفصائل مجتمعةً، مع القوى الدولية والمجتمع الدولي على ما دون الهدف الأسمى والأعلى للثورة، وهو إسقاط النظام، كل النظام، وليس إسقاط رأس النظام وحلقته المقرّبة وقادة العصاة الكبار فحسب.

إن نظام الاحتلال الأسدي ليس نظاماً قابلاً للإصلاح

الجزئي، ولا يمكن أن يتعايش الشعب السوري مع جزء منه "لم يتلطح بالدم" كما يقولون. إنه نظام مجرم لم يتلطح بدماء أهل سوريا الشرفاء فحسب، بل هو سبَح فيها اثنتين وخمسين سنة! وهو نظام طائفي شمولي أممي، وهذا النوع من الأنظمة غير قابل للتجزئة، فهو إما أن يبقى وتبقى المأساة والمعاناة، أو يزول وتزول.



قد يطول الطريق إذا أصررنا على اقتلاع النظام كاملاً من جذوره، بل لا بد أن يطول، ولكننا سنصل إن شاء الله.

لو أردناه قصيراً لاستسلمنا مساء الثامن عشر من آذار ٢٠١١، يوم كان الشهداء أربعة، أو في نهاية الشهر وهم مئة وعشرون، أو في نهاية العام وهم ستة آلاف. ولكننا لم نفعل لأننا أقسمنا أن لا نقف دون الانتصار الكامل، ولا يكون انتصاراً كامل وفي سوريا الجديدة نصف النظام أو ربع النظام، ولا أدنى أثارة (بقية) من النظام. ولا يكون انتصاراً كامل وفي سوريا الجديدة جهاز أمن واحد من الأجهزة الأمنية المجرمة، بل ولا فرد واحد من أولئك القتلة المجرمين.

هذه حقائق يدركها الثوار اليوم وهم يحملون ملف

الثورة في المحافل الدولية كما أدركوها وهم يقاتلون النظام على الأرض أربع سنين. إنهم يملكون الكثير من الوعي كما امتلكوا الكثير من الجرأة والإرادة والثبات، ولذلك نقول: الثورة إلى خير بإذن الله رب العالمين.

* * *

من معركة الإرادة إلى معركة الوعي

هل تذكرون الشراسة الفظيعة التي قابل النظام بها المظاهرات المبكرة في سنة الثورة الأولى؟ لقد أراد أن يكسر إرادة الثوار ليقتل في قلوبهم الرغبة في الثورة وليقنعهم بأن ثمن الحرية أعظم مما يستطيعون دفعه، فبطش البطشة الكبرى وظن أنها القاضية، ولكن الثوار صبروا وصمدوا، ونجحت الثورة في الامتحان.

ثم حمل الثوار السلاح لما لم يجدوا سبيلاً غيره لرد العدوان ووقف الطغيان، ولإنقاذ الكرامة المسفوحة وانتزاع الحق المهذور. وكانوا قلة لا يملكون من السلاح إلا القليل، فساق النظام إليهم الجيش العرمرم وقتلهم بالطائرات والدبابات والمدافع والصواريخ. أطلق عليهم الحملة الكبرى وظن أنها القاضية، ولكن الثوار صبروا

* نُشرت بتاريخ ٢٠/٥/٢٠١٥

وصمدوا، ونجحت الثورة في الامتحان.

هذا ما كان بتوفيق من الله وفضل منه: نجحت الثورة في اجتياز الامتحانات الثقيلة الطويلة، امتحانات الصبر والإرادة والثبات، حتى وصلت اليومَ إلى الامتحان الكبير العسير، امتحان الوعي والحكمة والتفكير والتدبير.



عندما كانت المعركةُ معركةً بندقية ومدفع كنا بحاجة إلى الشجاعة والثبات، وكان لدى مجاهدينا الكثير منهما بفضل الله، فعجز العدو عن كسرنا وفشل في حسم المعركة، على كثرة ما مُنِحَه من فرص وما قُدِّم له من عون ودعم وتأييد.

ويئس العالم الذي طالما تمنى أن تنتهي ثورتنا المباركة بلا نصر، بل وسعى لتحقيق هذه الأمنية الشريرة بخبث ودهاء، يئس من قدرة النظام على إنهاء الثورة بالحرب، فقرر أن يتدخل أخيراً لإنهائها بالسياسة، فهو يأمل أن يحقق في أروقة المؤتمرات وعلى طاولات المفاوضات ما عجز النظام عن تحقيقه في ميادين الحرب وساحات النزال.

إن المعارك التي تجري على الأرض في هذه الأيام

ليست سوى الجزء الأسهل من الحرب التي فُرضت علينا، أما الجزء الأصعب والأخطر فهو الذي يُطَبَّخ في المبادرات والمشروعات والمؤتمرات الدولية. لقد كنا بحاجة إلى الإرادة والشجاعة والصبر والثبات لنعبر المراحل السابقة العصيبة كلها، ونحن اليوم بحاجة إلى الكثير من الحكمة والوعي لنعبر هذه المرحلة الأخيرة الخطيرة المتبقية من الطريق.

وإننا لمطمئنون بحمد الله، فكما امتلك ثوارنا على الدوام الإرادة والشجاعة فنجحت الثورة في الامتحان، فكذلك هم يملكون اليوم الوعي والحكمة وبعده النظر. فلا بد أن تنجح الثورة في هذا الامتحان الجديد، بإذن الله وبالاعتماد عليه أولاً، ثم بالاجتهاد في التخطيط والتفكير والتدبير.

* * *

كان الصف المرصوص فاتحة النصر العسكري على الأرض، وهو كذلك في عالم السياسة: لن تنجح الثورة ولن تنتصر إلا بصف سياسي مرصوص، وها قد رأينا أولى ثمرات هذا التراص المبارك في الموقف الحازم العاقل الذي وقفته الفصائل من لقاءات جنيف التشاورية الخائبة. فما على فصائل المجاهدين إلا الاستمسك

بالجماعة، ومن شدَّ فهو خائن للثورة، وهو غنمة قاصية ستأكلها الذئاب.

يا أيها المجاهدون الكرام: لا انتصار لثورتنا إلا باجتماع الكلمة في المعركة العسكرية واجتماعها في المعركة السياسية، وإذا كان تفرق الفصائل على الأرض قد طوّل طريق التحرير فإن تفرّقها في أروقة السياسة سيضيع الثورة كلها لا قدر الله. الثورة أمانة في أعناقكم، لا تضيعوها بالفُرقة واحفظوها بالوحدة السياسية يحفظكم الله.

* * *